

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

تقرير مقدّم من اليابان

يدعو الإجراء ٢٠ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ الدول الأطراف إلى تقديم تقارير منتظمة عما نَقَدته من خطة العمل والخطوات العملية الثلاث عشرة الواجب اتخاذها من أجل نزع السلاح المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، والفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ المعنون "المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين". وينص الإجراء ٢١ من خطة العمل على اتخاذ تدبير لبناء الثقة يتمثل في تشجيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي. وهذا التقرير مقدّم من اليابان وفقاً لهذه الالتزامات.



أولاً - نزع السلاح النووي

- ١ تلتزم الدول الأطراف كافة باتباع سياسات تتوافق تماماً مع أحكام المعاهدة ومع الهدف المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.
- ٢ تلتزم الدول الأطراف كافة بتطبيق مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والسياسة الوطنية المتعلقة بالارجعة والقابلية للتحقق والشفافية، بما في ذلك
- إن اليابان، باعتبارها البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذري، تظل ملتزمة التزاماً قوياً بتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار بجميع ركائزها الثلاث، وبالعامل على اتخاذ مزيد من الخطوات صوب تحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.
- وترى اليابان أن قطع خطوات صوب عالم خالٍ من الأسلحة النووية يقتضي وضع تدابير عملية و ملموسة على أساس التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مع عدم إغفال أهمية الاعتراف الواضح بالعواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية، وإجراء تقييم موضوعي لخطورة البيئة الأمنية الدولية:
- ما فتئت اليابان تضطلع بدور رائد في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، التي هي مجموعة أقاليمية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتي تلتزم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الدعامة الأساسية لتحقيق نزع السلاح النووي وحجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وقد اقترحت تدابير ملموسة وفعالة للمضي قدماً على درب نزع السلاح النووي؛
 - اليابان ملتزمة بإحراز تقدم في اتخاذ تدابير ملموسة وعملية من خلال جملة أمور منها تعزيز شفافية القوى النووية، وتقديم قرارات إلى الجمعية العامة تدعو إلى العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وتقديم مساهمات فعالة من أجل التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسعي إلى التذكير ببدء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وكذلك المشاركة بنشاط في المناقشات الدائرة بشأن التحقق من نزع السلاح النووي؛
 - ما فتئت اليابان تشارك في التوعية بحقيقة القصف الذري والاعتراف الواضح بعواقبه الإنسانية عبر الحدود وعلى مر الأجيال.
- تعيد اليابان تأكيد أهمية مبادئ اللارجعة وإمكانية التحقق والشفافية في ما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة:

رقم الإجراء	الإجراءات	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	والشفافية في ما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة.	أي مبادرات وإجراءات ذات صلة تفيد في توضيح تلك السياسة.	تهيب اليابان بجميع الدول أن تطبق مبادئ اللارجعة وقابلية التحقق والشفافية في ما يتعلق بعملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من خلال تقديم قرارات إلى الجمعية العامة؛
	والشفافية.	الدعم المقدم لقرارات الجمعية العامة التي تدعم اللارجعة وإمكانية التحقق والشفافية.	قدمت اليابان ورقة عمل بشأن شفافية الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، شجعت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق على شكل موحد للتقارير التي تقدم سنوياً في سياق تعزيز عملية استعراض المعاهدة؛
			قدمت اليابان، ومعها ١١ عضواً آخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وقرارات عمل بشأن الشفافية إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ ومؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، على التوالي. وفي عملية استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، تظل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ملتزمة ببذل جهودها الرامية إلى زيادة الشفافية من خلال تقديم وقرارات عمل بشأن الشفافية إلى اللجنة التحضيرية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.
٣	لدى تنفيذ التعهد القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتوصّل إلى القضاء التام على ترساناتها النووية، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تلتزم ببذل مزيد من الجهود للحدّ من جميع أنواع الأسلحة النووية، سواء تم نشرها أو لم يتم نشرها، بغرض التوصّل في نهاية المطاف إلى القضاء التام على تلك الأنواع بما في ذلك ما يتم من خلال اتخاذ تدابير انفرادية أو ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف.	(لا ينطبق إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية)	

رقم الإجراء	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق) الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٤	يلتزم كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بالسعي إلى التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وتنفيذها التام وهما مدعوان إلى مواصلة المناقشات بشأن تدابير المتابعة بهدف إجراء تخفيضات أكبر لترسانتيهما النوويتين.
٥	تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي، الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، بأسلوب يعزز الاستقرار والسلام والأمن غير المنقوص والمتزايد على الصعيد الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن هذه الدول مدعوة إلى العمل بسرعة من أجل تحقيق جملة أهداف منها ما يلي:
٥ (أ)	التعجيل بالمضي قدماً بإجراء تخفيض شامل للمخزون العالمي للأسلحة النووية بجميع أنواعها، على النحو المحدد في الإجراء ٣ من خطة العمل؛

رقم الإجراء	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٥ (ب)	معالجة مسألة الأسلحة النووية جميعها بغض النظر عن نوعها أو مكانها بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي برمتها؛	(لا ينطبق إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية)
٥ (ج)	مواصلة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والنظريات والسياسات العسكرية والأمنية؛	(لا ينطبق إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية)
٥ (د)	مناقشة السياسات التي يمكن أن تحوّل دون استخدام الأسلحة النووية وتؤدي في نهاية المطاف إلى إزالتها، وتحدّ من خطر الحرب النووية وتسهم في منع انتشار الأسلحة النووية وفي نزع السلاح النووي؛	(لا ينطبق إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية)
٥ (هـ)	مراعاة المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواصلة خفض الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية بسبل تعزز الاستقرار والأمن على الصعيد الدولي؛	(لا ينطبق إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية)
٥ (و)	التقليل من خطر الاستعمال غير المقصود للأسلحة النووية؛	(لا ينطبق إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية)
٥ (ز)	مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة.	(لا ينطبق إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية)

رقم الإجراء	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٦	تتفق الدول كافة على ضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح فوراً بإنشاء هيئة فرعية لتناول مسألة نزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه.	أيدت اليابان إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح تُعنى بمسألة نزع السلاح النووي، وذلك بصفتها رئيسة المؤتمر في عام ٢٠١٤. وأيدت اليابان أيضاً القرار الذي قدمه الرئيس السريلانكي والقاضي بإنشاء هيئة فرعية تعني بالبند ١ إلى ٤ من جدول الأعمال، وهيئة فرعية تعني بالبند ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال، وهو القرار الذي تتضمنه الوثيقة CD/WP.605 في عام ٢٠١٨.
	الدعم المقدم لإنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح من أجل التعامل مع مسألة نزع السلاح النووي، بسبل منها تقديم الدعم إلى مشاريع برامج عمل المؤتمر ذات الصلة، وورقات العمل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار و/أو قرارات الجمعية العامة. المشاركة في أي أفرقة عاملة معنية بنزع السلاح النووي.	وما فتئت اليابان تدعو في إطار المؤتمر إلى اعتماد برنامج عمل يؤدي إلى التفاوض بشأن إبرام معاهدة لنزع السلاح في المؤتمر. وشدد السيد نوبوشيغه تاكاميزاوا، سفير البعثة الدائمة لليابان لدى المؤتمر، على أهمية اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن في الجلسة العامة ١٤٣٤ للمؤتمر، في عام ٢٠١٨.
		وقد دعت الشخصيات السياسية التالية جميع أعضاء المؤتمر في الأجزاء الأخيرة الرفيعة المستوى لهذه الهيئة إلى اعتماد برنامج عمل من ذلك القبيل:
		<ul style="list-style-type: none"> - السيد مانابو هوري، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في اليابان في عام ٢٠١٨ - السيد موتومه تاكيساوا، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في اليابان في عام ٢٠١٧ - السيد ماساكازو هاماتشي، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية لليابان في عام ٢٠١٦ - السيد تاكاشي أوتو، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية لليابان في عام ٢٠١٥ <p>وفي قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان واتخذت بأغلبية كبيرة، شددت اليابان لسنوات عديدة على الحاجة إلى مواصلة البحث عن السبل الممكنة للتغلب على الجمود المستمر منذ عقدين في مؤتمر نزع السلاح.</p>
٧	تتفق الدول كافة على ضرورة أن يشرع مؤتمر نزع السلاح على الفور، وفي سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه، في مناقشة وضع ترتيبات دولية فعالة لتقديم ضمانات للدول	في قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان واتخذت بأغلبية كبيرة، شددت اليابان على أهمية الضمانات الأمنية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية.
	الدعم المقدم لإنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح لمناقشة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة من أجل طمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، بسبل منها تقديم الدعم إلى	وقدمت اليابان، ومعها ١١ عضواً آخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقة عمل بعنوان "المناطق الحالية من الأسلحة النووية وضمادات الأمن السلبية" إلى

رقم الإجراء	الإجراءات	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها بحيث تُناقش هذه الترتيبات بصورة موضوعية ودون قيود بهدف وضع توصيات تتناول هذه المسألة بجميع جوانبها، مع عدم استبعاد إمكانية إبرام صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي. ويدعو مؤتمر الاستعراض الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ دعماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح.	مشاريع برامج عمل المؤتمر ذات الصلة، وورقات العمل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار و/أو قرارات الجمعية العامة.	اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٣. وشاركت اليابان في حلقة عمل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الترويج لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وشارك السيد موتوميه تاكيساوا، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية لليابان، في المؤتمر الدولي المعني بمسألة "بناء عالم خال من الأسلحة النووية"، الذي استضافته كازاخستان للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإغلاق موقع سيميپالاتينسك للتجارب النووية.
٨	تلتزم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تحترم احتراماً كاملاً التزاماتها القائمة في ما يتعلق بالضمانات الأمنية. والدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقدم بعد ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة مدعوة إلى القيام بذلك.	(لا ينطبق إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية)	
٩	يُشجّع القيام بإنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حيثما يكون ذلك مناسباً، بناء على ترتيبات يُتفق عليها بحريّة في ما بين دول المنطقة المعنية، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة في عام ١٩٩٩ عن هيئة نزع السلاح	(لجميع الدول) الجهود الوطنية المبدولة لدعم وضع معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. الدعم المقدم لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة و/أو ورقات العمل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار التي تدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.	ساهمت اليابان في صياغة معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا عن طريق تنظيم اجتماعات الخبراء في مدينة سابورو باليابان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ونيسان/أبريل ٢٠٠٠. وتنظم اليابان بالتعاون مع الأمم المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح، وتُدرج المناطق الخالية من الأسلحة النووية باعتبارها بنداً من بنود جدول المطروحة للمناقشة. وتسهم اليابان في مناقشة مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفي الترويج لها.

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

التابعة للأمم المتحدة. وتُشجع جميع الدول المعنية على التصديق على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وعلى بروتوكولاتها ذات الصلة، وعلى التشاور والتعاون بشكل بناء لكي يبدأ نفاذ البروتوكولات الملزمة قانوناً الملحقة بجميع معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والتي تشمل ضمانات أمنية سلبية. وتُشجّع الدول المعنية على استعراض أي تحفظات ذات صلة.

اسم المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية التي يكون بلدكم طرفاً فيها. (للدول الحائزة للأسلحة النووية)

موجز للجهود المبذولة (بما في ذلك الحالة الراهنة والتوقعات المستقبلية) من أجل التصديق على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أو استعراض أي تحفظات ذات صلة بشأن التصديق على هذه البروتوكولات.

الحالة الراهنة للمشاورات المتعلقة ببدء نفاذ البروتوكولات ذات الصلة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والتعاون في هذا الصدد.

وشاركت اليابان كمراقب في المؤتمرين الثاني والثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا. وأيدت اليابان قرارات الجمعية العامة بشأن خمس معاهدات تتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وفي قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان واتخذت بأغلبية كبيرة، شددت اليابان على أهمية إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٩.

وشارك السيد يامادا، سفير اليابان لدى المكسيك، في الحفل الذي أقيم بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو).

واستضافت اليابان مؤتمراً غير رسمي بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في مدينة ناغازاكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١٠ تتعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تصدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة، مع ملاحظة أن القرارات الإيجابية التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية سيكون لها تأثير مفيد على صعيد التصديق على تلك المعاهدة، وأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقع على عاتقها مسؤولية خاصة تتمثل في تشجيع بلدان المرفق ٢ على

رقم الإجراء	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	التوقيع والتصديق، ولا سيما تلك البلدان التي لم تنضمّ بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تزال تشغّل منشآت نووية غير خاضعة للضمانات.	
١١	ريشما يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تلتزم جميع الدول بالامتناع عن القيام بالتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، وعن استخدام تكنولوجيات الأسلحة النووية الجديدة، وعن القيام بأي عمل متنافٍ مع هدف تلك المعاهدة ومقصدها، وينبغي الإبقاء على جميع إجراءات الوقف الاختياري القائمة للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية.	تاريخ التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها. الحالة الراهنة لسياسات الدولة المبلّغة في ما يتعلق بالوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية. وقّعت اليابان على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وصدقت عليها في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٧. عدّلت اليابان قانونها بشأن قانون الأنظمة المتعلقة بالمواد المصدرية النووية ومواد الوقود النووي والمفاعلات، عقب تصديقها على المعاهدة. وفي قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان واتّخذ بأغلبية كبيرة، أكدت اليابان باستمرار على أهمية التبكير ببدء نفاذ المعاهدة والوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية. قامت اليابان بدور هام كمنسّق للمادة الرابعة عشرة للمعاهدة، مع كازاخستان، خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، حيث شددت على أهمية التبكير ببدء نفاذ المعاهدة والوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية.
١٢	تعترف جميع الدول التي صدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بإسهامات المؤتمر في تيسير بدء نفاذ تلك المعاهدة، وبإسهام التدابير التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر السادس لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتلتزم بالإبلاغ في مؤتمر	تأكيد الوفاء بالتزام تقديم تقرير في مؤتمر عام ٢٠١١ المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (المؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة) عن التقدم المحرز من أجل بدء نفاذ تلك المعاهدة على نحو عاجل. موجز التقارير المقدمة في المؤتمرات اللاحقة المعقودة بموجب المادة الرابعة عشرة عن التقدم المحرز من أجل بدء نفاذ المعاهدة. أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ - آب/أغسطس ٢٠١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ - آب/أغسطس ٢٠١١ في المشاورات الثنائية، حثت اليابان العديد من الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة. آذار/مارس ٢٠١٠ وجهت اليابان دعوة إلى أحد أعضاء مجلس اللديت الإندونيسي ومسؤول حكومي إندونيسي لزيارة مرافق نظام الرصد الدولي التي تستضيفها اليابان، ولتبادل وجهات النظر بشأن المعاهدة مع السلطات اليابانية المعنية.

رقم الإجراء الإجراءات	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق) الإجراءات التي اتخذتها اليابان
عام ٢٠١١ عن التقدم المحرز نحو بدء نفاذ تلك المعاهدة بصورة عاجلة.	آذار/مارس ٢٠١٠ وجهت اليابان الدعوة إلى وفد مصري برئاسة مدير المركز القومي للمعلومات، لزيرة مرافق نظام الرصد الدولي التي تستضيفها اليابان، ولتبادل وجهات النظر بشأن المعاهدة مع السلطات اليابانية.
أيلول/سبتمبر ٢٠١١ - آب/أغسطس ٢٠١٣ اغتنمت اليابان كل فرصة مناسبة في اتصالاتها الثنائية مع الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع المعاهدة أو تصدق عليها بعد لتشجيعها على القيام بذلك.	أيلول/سبتمبر ٢٠١١ - آب/أغسطس ٢٠١٣ اغتنمت اليابان كل فرصة مناسبة في اتصالاتها الثنائية مع الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع المعاهدة أو تصدق عليها بعد لتشجيعها على القيام بذلك.
حزيران/يونيه ٢٠١٣ - أيار/مايو ٢٠١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ - أيار/مايو ٢٠١٤	حزيران/يونيه ٢٠١٣ - أيار/مايو ٢٠١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ - أيار/مايو ٢٠١٤
اغتنمت اليابان كل فرصة سانحة في اتصالاتها الثنائية مع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ لتشجيعها على توقيع المعاهدة و/أو التصديق عليها.	اغتنمت اليابان كل فرصة سانحة في اتصالاتها الثنائية مع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ لتشجيعها على توقيع المعاهدة و/أو التصديق عليها.
اغتنمت اليابان كل فرصة سانحة في اتصالاتها الثنائية مع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، على الصعيدين السياسي والرسمي على السواء، لتشجيعها على توقيع المعاهدة و/أو التصديق عليها.	اغتنمت اليابان كل فرصة سانحة في اتصالاتها الثنائية مع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، على الصعيدين السياسي والرسمي على السواء، لتشجيعها على توقيع المعاهدة و/أو التصديق عليها.
انظر الموقع الشبكي التالي: www.ctbto.org/the-treaty/article-xiv-conferences/ .	انظر الموقع الشبكي التالي: www.ctbto.org/the-treaty/article-xiv-conferences/ .
١٣ تتعهد جميع الدول التي صدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالعمل على النهوض ببدء نفاذ تلك المعاهدة وتنفيذها على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.	ترأست اليابان، بالاشتراك مع جمهورية كازاخستان، المؤتمر التاسع المعقود في إطار المادة الرابعة عشرة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في نيويورك. ومنذ ذلك الوقت، تتولى اليابان، بوصفها أحد منسّقي شؤون بدء نفاذ المعاهدة، قيادة وتنسيق الجهود الدولية المبذولة للنهوض ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. واستضافت اليابان اجتماع فريق الشخصيات البارزة الذي عُقد في مدينة هيروشيما باليابان في آب/أغسطس ٢٠١٥ لمناقشة استراتيجيات النهوض بالمعاهدة. واعتمدت اليابان وكازاخستان البيان المشترك الصادر على مستوى القمة بشأن المعاهدة في أستانا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.
الأنشطة المنفذة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتشجيع على الإسراع في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبخاصة موجز الجهود المبذولة لتشجيع جميع الدول التي لم توقّع وتُصدّق بعد على المعاهدة على القيام بذلك (كالمواقف المتعلقة بقرارات الجمعية العامة؛ والمشاركة في المؤتمرات المعقودة	

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

بموجب المادة الرابعة عشرة أو في الاجتماعات الوزارية المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والمشاركة في إعداد ورقات العمل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار و/أو في الأنشطة الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف).

موجز الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تنفيذاً كاملاً (مثل التشريعات أو السياسات الوطنية).

تُدرج أسماء أي مواطنين يُشاركون في فريق الشخصيات البارزة التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وشاركت اليابان في رئاسة الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعقد اجتماعاً رفيع المستوى مرتين سنوياً. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عُقد الاجتماع الوزاري الثامن في نيويورك واعتمد خلاله بيان وزاري مشترك.

وحضر وزير خارجية اليابان الاجتماع الوزاري المعقود بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمعاهدة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وأيدت اليابان، إلى جانب كازاخستان، تنظيم معرض تذكاري في فيينا، يسلط الضوء على تاريخ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام التحقق الخاص بها.

وفي عام ٢٠١٧، استضافت اليابان مؤتمراً إقليمياً للدول في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والشرق الأقصى من أجل الترويج للمعاهدة في هذه المنطقة.

وتشارك اليابان في تقديم قرار الجمعية العامة السنوي المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" وتصوت تأييداً له.

١٤ تُشجّع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تطور على النحو الكامل نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يشمل الانتهاء مبكراً من وضع نظام الرصد الدولي وتطبيقه بشكل مؤقت وفقاً للولاية المسندة إلى اللجنة التحضيرية، التي ستقوم عند بدء نفاذ تلك المعاهدة، بدور نظام تحقق فعال وموثوق وتشاركي وغير تمييزي ذي نطاق عالمي، ويكفل الامتثال لتلك المعاهدة.

حصل جميع ما تستضيفه اليابان من محطات نظام الرصد الدولي والمختبر (ست محطات لرصد الزلازل، ومحطة واحدة للرصد بالموجات دون الصوتية، ومحطتان للنويدات المشعة، ومختبر واحد) على الترخيص من اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتبرعت اليابان بمبلغ يناهز ٢,٤ مليون دولار للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل زيادة تعزيز قدراتها في مجال التحقق في عام ٢٠١٧. وتبرعت اليابان بمبلغ ٧٤٧٠٠٢٦ دولاراً في عام ٢٠١١ وبمبلغ ٤٥٥٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٣.

وسعيّاً في سبيل بدء نفاذ المعاهدة، تقدم اليابان منذ عام ١٩٩٥ دورة تدريبية في مجال رصد الزلازل في العالم للتعريف بأحدث التكنولوجيات والمعارف في مجال رصد الزلازل في العالم.

موجز الجهود الوطنية المبذولة لإنشاء محطات لنظام الرصد الدولي وإكمالها و/أو استصدار تراخيص لها.

موجز الجهود الوطنية المبذولة لمساعدة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على تعزيز نظام التحقق الخاص بها (مثل تقديم حلقات العمل والحلقات الدراسية والتدريب والتمارين والتبرعات و/أو المساهمات العينية).

موجز الجهود الوطنية المبذولة لمساعدة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على تنمية قدراتها على إجراء عمليات التفتيش في مواقع المنشآت.

رقم الإجراء	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
١٥	تتفق جميع الدول على أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح فوراً، في إطار برنامج عمل متفق عليه وشامل ومتوازن، في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وفقاً لتقرير المنسق الخاص لعام ١٩٩٥ (CD/1299) والتكليف الوارد فيه. وفي هذا الصدد أيضاً، يدعو مؤتمر استعراض المعاهدة الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ دعماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح.	تؤيد اليابان بقوة الأهداف المتمثلة في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى المعروفة باسم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وتدعو إلى التذكير في بدء مفاوضات بشأن المعاهدة في العديد من المناسبات، بما في ذلك في قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، الذي تقدمه اليابان إلى الجمعية العامة كل عام. وقد قدمت اليابان، مع البلدان الأعضاء الأخرى في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقة عمل بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١١، تشاركت اليابان وأستراليا في استضافة مناسبات جانبية للخبراء في جنيف على هامش مؤتمر نزع السلاح لمناقشة الجوانب التقنية لمعاهدة ما والحفاظ على الزخم من أجل البدء في إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وشاركت اليابان، بوصفها عضواً في فريق الخبراء الحكوميين المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بنشاط وساهمت بفعالية في مناقشات الفريق، الذي اجتمع في جنيف في أربع دورات استغرق كل منها أسبوعين في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وما فتئت اليابان منخرطة في أعمال فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وساهمت مساهمة بناءة في المناقشات بوصفها عضواً في الفريق.
١٦	تشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام بالتصريح للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب الاقتضاء، عن جميع المواد الانشطارية التي يقرّر كل منها أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية وبإخضاع تلك المواد في أقرب	(لا ينطبق إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية)

رقم الإجراء	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	وقت ممكن عمليا لإشراف الوكالة أو لأي عملية تحقق أو ترتيبات دولية أخرى مناسبة من أجل استخدام تلك المواد في الأغراض السلمية، ضماناً لبقاء تلك المواد بصفة دائمة بعيداً عن البرامج العسكرية.	
١٧	في سياق الإجراء ١٦، تشجّع جميع الدول على دعم وضع ترتيبات تحقق ملائمة وملزمة قانوناً، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضماناً للإزالة التي لا رجعة فيها للمواد الانشطارية التي تقرّر كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية.	(لا ينطبق إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية)
١٨	تشجّع جميع الدول التي لم تشرع بعد في عملية لتفكيك منشآت إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو لتحويل تلك المنشآت للاستخدامات السلمية، على القيام بذلك.	(لا ينطبق إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية)

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

- ١٩ تتفق جميع الدول على أهمية دعم التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة والمتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني بهدف زيادة الثقة وتحسين الشفافية وتطوير قدرات تحقق ذات كفاءة في ما يتصل بنزع السلاح النووي.
- ٢٠ ينبغي للدول الأطراف أن تقدم، في إطار عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة، تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة العمل هذه وتنفيذ الفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النوويين" والخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأسلحة ونزع السلاح النوويين"، وعن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.
- ما فتئت اليابان تشارك بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وهي مبادرة دولية تهدف إلى زيادة فهم التحديات المعقدة التي ينطوي عليها التحقق من نزع السلاح النووي وإيجاد حلول لها، من خلال إرسال خبراء إلى جميع الأفرقة العاملة.
- واستضافت اليابان الاجتماع العام الثالث للشراكة في طوكيو في حزيران/يونيه ٢٠١٦، لأنها ترى فيها وسيلة متينة من أجل اتخاذ تدابير عملية وملموسة لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.
- وتشدد اليابان على أهمية الجهود المبذولة لتنمية قدرات التحقق من نزع السلاح النووي في قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي تقدمه اليابان إلى الجمعية العامة كل عام.
- وقد أيدت اليابان قرار الجمعية العامة المعنون "التحقق من نزع السلاح النووي"، باعتبارها أحد البلدان المشاركة في تقديمه وستشارك بفعالية في مناقشات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي الذي سُنشأ عملاً بهذا القرار.
- قدمت اليابان ورقة عمل بشأن الشفافية أعدتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ وشجعت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق على شكل موحد للتقارير وتقديمه سنوياً في سياق تعزيز عملية استعراض المعاهدة.
- وقدمت اليابان، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقة عمل بشأن الشفافية المتوخاة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، تضمنت مشروع نموذج إبلاغ للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.
- وقدمت اليابان، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقتي عمل بشأن الشفافية إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، على التوالي.

ويرد التقريران السابقان لليابان عما نفذته من خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ في الوثيقتين (2014) NPT/CONF.2015/PC.III/4 و (2017) NPT/CONF.2020/PC.I/9.

ويتضمن هذا التقرير المقدم من اليابان بشأن تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ معلومات محدثة تستكمل تقريرنا لعام ٢٠١٧.

في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ خطة العمل لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، قدمت اليابان، بالاشتراك مع البلدان الأعضاء الأخرى في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ثلاث ورقات عمل بشأن الشفافية إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٢ ("الشفافية في مجال الأسلحة النووية") وفي عام ٢٠١٤ ("زيادة الشفافية في مجال نزع السلاح النووي") وإلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ ("توخي الشفافية من جانب الدول الأطراف غير الحائزة على الأسلحة النووية")، على التوالي.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليابان ورقة عمل بشأن الشفافية وتقديم التقارير وتعزيز عملية استعراض المعاهدة إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، اقترحت فيها نصاً لإدراجها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

وفي عام ٢٠١٧، قدمت اليابان، بالاشتراك مع البلدان الأعضاء الأخرى في المبادرة، ورقة عمل ("توخي الشفافية من جانب جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية")، تتضمن نموذجاً جديداً لتقديم التقارير يمكن أن تستخدمه جميع الدول الأطراف لتقديم معلومات عن الكيفية التي نفذت بها تعهداتها بموجب خطة العمل لعام ٢٠١٠، إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٧.

تلتزم اليابان، باعتبارها البلد الوحيد على الإطلاق الذي عانى من القصف الذري، بضمان أن تبقى ذكرى الآثار والمآسي الإنسانية التي حلت ببيروشيما وناغازاكي حية إلى الأبد. ومراعاة لهذا الهدف، تولى اليابان أهمية قصوى للتحقيق في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما بالنسبة لجيل الشباب.

٢١ كإجراء لبناء الثقة، تشجّع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي. والأمن العام للأمم المتحدة مدعو إلى إنشاء مستودع مفتوح للجمهور تودع فيه المعلومات المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

(للدول غير الحائزة للأسلحة النووية) موجز الجهود المبذولة لتشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق بشأن شكل موحد للتقارير وبشأن تحديد فترة فاصلة مناسبة بين التقارير.

٢٢ تشجّع جميع الدول على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/57/124) بشأن الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عن التحقيق في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك

موجز الجهود المبذولة لتعزيز التحقيق في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين (مثل الإسهامات المقدمة إلى تقرير الأمين العام، وإضافة هذا الموضوع إلى المناهج المدرسية، وتنظيم الحلقات الدراسية والمؤتمرات والمعارض، وإقامة

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

للمضي قدماً نحو تحقيق أهداف
المعاهدة دعماً لإيجاد عالم خال
من الأسلحة النووية.

الشركات مع المجتمع المدني والمناسبات
العامة والمناسبات عن طريق وسائل
التواصل الاجتماعي والمسابقات).

وتوجّه اليابان دعوات إلى الدبلوماسيين الشباب من مختلف البلدان من خلال برنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال نزع السلاح كل سنة منذ عام ١٩٨٣.

وترعى اليابان مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بقضايا نزع السلاح في مختلف المدن منذ عام ١٩٨٩، حيث يشارك ممثلو الدول والأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم في مناقشات مفيدة.

وقدمت اليابان، بالاشتراك مع أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقة عمل مشتركة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٧، بعد ورقة عمل مشتركة كانت قد قدمتها إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وأصدرت اليابان أيضاً بياناً مشتركاً بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار باسم ٧٦ بلداً في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

وأطلقت اليابان برنامجاً بعنوان "إعلاميون خاصون من أجل عالم خال من الأسلحة النووية" في عام ٢٠١٠ بغرض تبادل الخبرة المباشرة للناجين من القصف الذري (هيباكوشا). وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت اليابان برنامجاً جديداً بعنوان "الإعلاميون الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية" في عام ٢٠١٣. وفي إطار هذا البرنامج، يتوقع من الشباب أن يتبادلوا معلوماتهم بشأن الآثار المأساوية للأسلحة النووية وأفكارهم بشأن الخطوات الممكنة اتخاذها عبر الحدود وعلى مر الأجيال.

وتضطلع اليابان بجهود للتعريف بشهادات الناجين من القصف الذري على نطاق أوسع وترجمتها إلى ١٣ لغة.

وفي عام ٢٠١٥، افتتحت مدينتا هيروشيما وناغازاكي، بالتعاون مع حكومة اليابان، معرضاً دائماً عن القصف الذري في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، على غرار المعرضين المقامين في نيويورك وجنيف، وذلك لتعزيز فهم الدمار الرهيب الناجم عن استخدام الأسلحة النووية.

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

ثانياً - عدم الانتشار النووي

٢٣	<p>يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها في سبيل تعزيز عالمية الانضمام إلى المعاهدة، وألا تتخذ أي إجراءات يمكن أن تؤثر سلباً على فرص تحقيق عالمية المعاهدة.</p>	<p>موجز الجهود المبذولة لتعزيز عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار.</p>	<p>اغتنمت اليابان كل فرصة سانحة في اجتماعاتها الثنائية لتشجيع الدول غير المصدقة على المعاهدة وفي المحافل الدولية المناسبة. وفي الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، الذي قدمته اليابان، أهابت اليابان بجميع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنضم إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، على الفور وبدون أي شروط، بغية تحقيق عالمية المعاهدة، وأن تتقيّد بأحكام المعاهدة وتتخذ خطوات عملية لدعمها في انتظار أن تنضم إليها.</p>
٢٤	<p>يكتر المؤتمر تأييد دعوة مؤتمرات الاستعراض السابقة إلى تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المواد المصدرية أو المواد الانشطارية الخاصة المستخدمة في جميع الأنشطة النووية السلمية التي تجري في الدول الأطراف وفقاً لأحكام المادة الثالثة من المعاهدة.</p>	<p>موجز اتفاقات الضمانات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مثل اتفاقات الضمانات الشاملة، والبروتوكولات الإضافية و/أو البروتوكولات المعدلة المتعلقة بالكميات الصغيرة.</p>	<p>وقعت اليابان اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس ١٩٧٧، ودخل الاتفاق حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧. ووقعت اليابان بروتوكوله الإضافي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ودخل بروتوكوله حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.</p>
٢٥	<p>إذ يلاحظ المؤتمر أن ١٧ دولة من الدول الأطراف في المعاهدة لم تقم بعد بإدخال اتفاقات الضمانات الشاملة حيّز النفاذ، فإنه يحثّها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن ودون مزيد من الإبطاء.</p>	<p>موجز الجهود المبذولة لإبرام اتفاق ضمانات شاملة أو لتيسير وتشجيع قيام الآخرين بذلك.</p>	<p>تواصل اليابان تشجيع القبول العالمي لاتفاق ضمانات شاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جانب البروتوكول النموذجي الإضافي للاتفاق باعتبارهما المعيار الدولي للتحقق وتدعو الدول التي لم توقع البروتوكول الإضافي ولم تدخله حيز النفاذ بعد إلى أن تقوم بذلك.</p>

رقم الإجراء	الإجراءات	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٢٦	يؤكد المؤتمر أهمية الوفاء بالتزامات عدم الانتشار ومعالجة جميع الأمور المتصلة بالامتثال حرصاً على عدم المساس بالمعاهدة وبسلطة نظام الضمانات.	موجز الجهود الوطنية المبذولة للامتثال للتزامات عدم الانتشار. أمثلة على المبادرات المتخذة، بما في ذلك عن طريق ورقات العمل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار، التي تُعزز معايير الامتثال الدولية العالية.	نفذت اليابان الالتزامات التي ينص عليها اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكوله الإضافي، وهي ما برحت تبذل الجهود لضمان الشفافية في أنشطتها النووية. ويُستخلص "استنتاج عام" على الدوام منذ أن استُخلص لأول مرة في بيان الوكالة للضمانات لعام ٢٠٠٣.
٢٧	يؤكد المؤتمر أهمية تسوية كافة حالات عدم الامتثال للتزامات الضمانات بما يتفق تماماً مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع ما على الدولة الطرف المعنية من التزامات قانونية. وفي هذا الصدد، يدعو المؤتمر الدول الأعضاء إلى التعاون مع الوكالة.	موجز الخطوات الوطنية المتخذة لمعالجة حالات عدم الامتثال للتزامات المتعلقة بعدم الانتشار الواردة في معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك تنفيذ نُظم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن أو البيانات المقدمة في المحافل الدولية ذات الصلة، مثل المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو مجلس محافظيها.	وتطبق اليابان الجزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (الجزاءات المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن والجزاءات الانفرادية). وتدلي اليابان ببيانات بشأن مسائل متعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المحافل الدولية ذات الصلة، مثل المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس المحافظين. وشاركت اليابان في تقديم القرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وما فتئت اليابان تساهم في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك تقديم المساعدة من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي عام ٢٠١٧، دعمت اليابان الدورة التدريبية الوطنية بشأن تنفيذ الضمانات في جمهورية إيران الإسلامية.
٢٨	يشجع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لم تقم بعد بإبرام البروتوكولات الإضافية وإدخالها حيز النفاذ على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن وعلى تنفيذها بشكل مؤقت ريثما يبدأ نفاذها.	تاريخ توقيع اتفاق بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبدء نفاذه. موجز الجهود المبذولة لتنفيذ البروتوكول الإضافي أو تشجيع الآخرين على القيام بذلك وتيسيره لهم.	ما فتئت اليابان تعمل بنشاط من أجل تحقيق عملية بروتوكول الإضافي النموذجي وتواصل تقديم المساعدة اللازمة، لا سيما إلى البلدان الآسيوية. وتنظم اليابان مناسبات للتوعية في بعض البلدان، من خلال مركز الدعم المتكامل لعدم الانتشار النووي والأمن النووي، وتقديم الدعم إلى الحلقات الدراسية عن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتيسير تنفيذ الضمانات، بما في ذلك البروتوكول الإضافي.

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

ودعمت اليابان الحلقتين الدراسيتين بشأن التشجيع على إبرام البروتوكولات الإضافية اللتين نظمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إثيوبيا والسودان في عام ٢٠١٧ والحلقتين الدراسيتين اللتين نظمتا تحت إشراف وكالة الطاقة الذرية اليابانية ومركز الدعم المتكامل لعدم الانتشار النووي والأمن النووي والمقاطعات الشريكة في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام ٢٠١٨.

تنظم اليابان مناسبات للتوعية في بعض البلدان، من خلال مركز الدعم المتكامل لعدم الانتشار النووي والأمن النووي، وتقدم الدعم إلى الحلقات الدراسية عن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتيسير تنفيذ الضمانات، بما في ذلك البروتوكول الإضافي.

وفي وقت انعقاد الجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، استضافت اليابان مناسبة جانبية بشأن الذكرى السنوية العشرين لاعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي.

وشاركت اليابان في الاجتماع السنوي لشبكة اجتماعات منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الضمانات، الذي عقد في جمهورية كوريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وساهمت في ذلك الاجتماع.

قدمت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ورقة عمل بشأن "توسيع نطاق تطبيق الضمانات في الدول الحائزة للأسلحة النووية" إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٣:

<http://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000182256.pdf>

٢٩ يشجّع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تواصل تسهيل قيام الدول الأطراف بإبرام اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية وبدء نفاذها وأن تواصل مساعدتها في هذا الصدد. ويدعو المؤتمر الدول الأطراف إلى النظر في اتخاذ تدابير محدّدة من شأنها أن تعزّز إضفاء العالمية على اتفاقات الضمانات الشاملة.

موجز الدعم المقدم للجهود المبذولة لتوسيع نطاق تطبيق الضمانات في الدول الحائزة للأسلحة النووية (مثل ورقات العمل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار).

٣٠ يدعو المؤتمر إلى توسيع نطاق تطبيق الضمانات ليعطي المنشآت النووية السلمية في الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار اتفاقات الضمانات الطوعية ذات الصلة، وذلك بأكثر الطرق الممكنة اقتصاداً واتساقاً بالطابع العملي، مع مراعاة حجم الموارد المتوافرة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشدّد على وجوب تطبيق الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية على الصعيد العالمي بمجرد إزالة الأسلحة النووية تماماً.

رقم الإجراء	الإجراءات	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٣١	يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لديها بروتوكولات لكميات صغيرة لم تقم بعد بتعديلها أو إلغاؤها على القيام بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن.	الجهود المبذولة لتعديل أو إلغاء بروتوكولات الكميات الصغيرة الموقعة.	تدعو اليابان جميع الدول إلى اعتماد بروتوكول الكميات الصغيرة المعدّل، حسب الاقتضاء.
٣٢	يوصي المؤتمر بأن تجري دراسة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقييمها بشكل منتظم. وينبغي دعم وتنفيذ ما تتخذه هيئات تقرير السياسات التابعة للوكالة من قرارات تهدف إلى زيادة تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها.	موجز الجهود المبذولة لاستعراض وتقييم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك الجهود المبذولة لدعم القرارات المتعلقة بزيادة فعالية وكفاءة ضمانات الوكالة.	تسعى اليابان إلى تعزيز فعالية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحسين كفاءتها. وعلى وجه الخصوص، تؤيد اليابان، باعتبارها عضواً معيّناً في مجلس محافظي الوكالة، الجهود التي يبذلها المدير العام والمجلس من أجل التعزيز المستمر لفعالية وكفاءة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
٣٣	يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تكفل استمرار حصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كامل الدعم السياسي والتقني والمالي حتى تتمكن من الاضطلاع بشكل فعال بمسؤوليتها عن تطبيق الضمانات على النحو المطلوب في المادة الثالثة من المعاهدة.	موجز عن حالة تسديد الأنصبة المقررة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. موجز المساهمات الخارجة عن الميزانية والتبرعات و/أو المساهمات العينية المقدمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.	لا تزال اليابان ثاني أكبر مساهم من حيث حجم مجموع المدفوعات من الأنصبة المقررة والموارد الخارجة عن الميزانية والتبرعات المقدّمة إلى الوكالة.
٣٤	يشجّع المؤتمر الدول الأطراف على أن تواصل، في إطار النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطوير قاعدة تكنولوجية دولية للضمانات المتقدمة تتسم بالقوة والمرونة والقدرة على التكيف	موجز المساهمات المقدمة لتطوير قاعدة تكنولوجية دولية للمساعدة على تحسين ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.	يساهم برنامج الدعم الياباني لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الضمانات الدولية من خلال إدخال تحسينات في فعالية وكفاءة تنفيذ الضمانات عن طريق نقل التكنولوجيا والخبرة اليابانية إلى الوكالة. وتشجّل وكالة الطاقة الذرية اليابانية المختبر النظيف للتحليلات والبحوث البيئية باعتبارها عضواً في مختبرات شبكة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رقم الإجراء	الإجراءات	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	وفعالية التكلفة، وذلك من خلال التعاون في ما بين الدول الأعضاء ومع الوكالة.		
٣٥	يحث المؤتمر جميع الدول الأطراف على كفالة ألا تساعد صادراتها ذات الصلة بالمواد النووية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على تطوير أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، وكفالة أن تكون صادراتها هذه متوافقة تماماً مع أهداف ومقاصد المعاهدة، على النحو المنصوص عليه خاصة في المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، إلى جانب المقرّر الذي أُخذ في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.	موجز الجهود المبذولة في إطار نُظُم مراقبة الصادرات (مثل مجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، وترتيب فاسنار)، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وآلية الإبلاغ الخاصة به والترتيبات الأخرى (مثل التشريعات المحلية أو الاتفاقات الثنائية)، التي تُساعد على كفالة ألا تُفرض الصادرات ذات الصلة بالمواد النووية إلى الانتشار.	تضاعف اليابان جهودها في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، وكذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، مثل إرساء ضوابط التصدير الوطنية الفعالة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتسهم اليابان إسهاماً إيجابياً في أنشطة مجموعة موردي المواد النووية، عن طريق الاضطلاع، على سبيل المثال، بدور جهة الاتصال من خلال بعثتها الدائمة لدى المنظمات الدولية في فيينا.
٣٦	يشجّع المؤتمر الدول الأطراف، لدى قيامها بصياغة ضوابطها التصديرية الوطنية، على الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية والتفاهات التي جرى التفاوض بشأنها والاتفاق عليها من جانب أطراف متعددة.	موجز تنفيذ قوائم مراقبة الصادرات النووية في التشريعات و/أو الأنظمة المحلية المتعلقة بمراقبة الصادرات.	تحَدَّث اليابان بانتظام بأنظمتها لمراقبة الصادرات المحلية التي تنفذها وفقاً للتغيرات الحاصلة في قوائم مراقبة الصادرات النووية المتفق عليها من جانب أطراف متعددة.

رقم الإجراء	الإجراءات	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٣٧	يشجّع المؤتمر الدول الأطراف، لدى اتخاذها قرارات بشأن تصدير مواد نووية، على إيلاء الاعتبار لما إذا كانت الدولة المتلقية تنفذ التزاماتها بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.	موجز الجهود المبذولة لإثبات أن البيانات المتعلقة بضمانات الدولة المتلقية ومدى امتثالها تؤخذ في الحسبان لدى اتخاذ قرارات بشأن الصادرات النووية.	تولي اليابان، وفقاً للمبادئ التوجيهية المتفق عليها من جانب أطراف متعددة، الاعتبار لما إذا كانت الدولة المتلقية تنفذ التزاماتها بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى اتخاذها قرارات بشأن التصدير.
٣٨	يدعو المؤتمر جميع الدول الأطراف، وهي تصرّف من منطلق تحقيق أهداف المعاهدة، أن تراعي ما لجميع الدول الأطراف، ولا سيما النامية منها، من حق شرعي في التمتع بكامل فرص الحصول على المواد والمعدّات والمعلومات التكنولوجية النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية.	الدعم المقدم لحق الدول الشرعي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مثلاً من خلال تقديم قائمة بالدول التي أبرمت معها اتفاقات في مجال التعاون النووي.	يرجى الرجوع إلى الكتاب الأزرق التالي المتعلق بسياسة اليابان الخارجية في ما يتعلق بقائمة البلدان التي أبرمت اليابان معها اتفاقات تعاون نووي ثنائية: http://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2017/html/chapter3/c030104.html ← “(4) Peaceful Uses of Nuclear Energy: B Bilateral Nuclear Cooperation Agreement”
٣٩	تشجّع الدول الأطراف على أن تسهّل نقل التكنولوجيا والمواد النووية وعلى إقامة تعاون دولي في ما بين الدول الأطراف وفقاً لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، وعلى أن تزيل في هذا الصدد أي معوّقات تتعارض مع المعاهدة دونما موجب.	موجز معايير السياسات الرئيسية التي تُؤخذ في الاعتبار لدى اتخاذ قرار بشأن الدخول أو عدم الدخول في تعاون نووي مع دولة ما.	يرجى الرجوع إلى الكتاب الأزرق التالي المتعلق بسياسة اليابان الخارجية بخصوص سياستها المعتمدة في مجال التعاون النووي: http://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2017/html/chapter3/c030104.html ← “(4) Peaceful Uses of Nuclear Energy: B Bilateral Nuclear Cooperation Agreement”
٤٠	يشجّع المؤتمر جميع الدول على الحفاظ على أعلى المستويات الممكنة للأمن والحماية المادية للمواد والمنشآت النووية.	موجز الجهود المبذولة لتعزيز الحماية المادية للمرافق النووية، وبخاصة من جانب الوكالة التنظيمية الوطنية.	أتاح مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦ لليابان فرصة للإعلان عن الجهود المختلفة التي تبذلها. وللاطلاع على موجز لتلك الجهود، يرجى زيارة الصفحة التالية: http://www.mofa.go.jp/dns/n_s_ne/page3e_000467.html

رقم الإجراء	الإجراءات	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		موجز الجهود المضطلع بها لتنفيذ التعهدات المعلنة في إطار عملية مؤتمر قمة الأمن النووي.	
٤١	يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف على أن تطبّق، حسب الاقتضاء، توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحماية المادية للمواد والمنشآت النووية (الوثيقة INFCIRC/225/Rev.4 (المصوّبة)) وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة في أقرب موعد ممكن.	موجز الجهود المبذولة لتطبيق وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (المصوّبة) INFCIRC/225/Rev.4 الجدول الزمني لأي استعراضات وطنية مقررّة أو منجزّة لسياسات وممارسات الحماية المادية.	تتخذ اليابان مختلف تدابير الحماية المادية المتماشية مع "القانون المتعلق بتنظيم المواد المصدرية النووية ومواد الوقود النووي والمفاعلات النووية" وما إلى ذلك. وتُتخذ تلك التدابير وفقاً لما توصي به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك توصيات الأمن النووي بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية (INFCIRC/225/Rev.5) و INFCIRC/225/Rev.4 (المصوّبة)) وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة. وبالإشارة إلى المتطلبات الواردة في الوثيقة INFCIRC/225/Rev.5 والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، اعترفت بعثة برنامج الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية في عام ٢٠١٥ بأن اليابان تتمتع بنظام للأمن النووي متماسك ومستدام، تحسّن إلى حد كبير في السنوات الأخيرة. وكان آخر تلك التدابير تنقيح قوانين هيئة تنظيم الشؤون النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بهدف التصدي للتهديدات الداخلية. وقد بدأت عملية التحقق من مدى جدارة المشغلين بالثقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.
٤٢	يدعو المؤتمر جميع الدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى التصديق على تعديل الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، ويشجّعها على التصرّف وفقاً لأهداف التعديل ومقاصده إلى حين بدء نفاذه. ويشجّع المؤتمر أيضاً جميع الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى الاتفاقية واعتماد التعديل على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.	موجز التقدم المحرز في التوقيع على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ والتصديق عليهما وتنفيذهما. موجز الجهود المبذولة لتعزيز التصديق على الاتفاقية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ وتنفيذهما.	أصبحت اليابان طرفاً في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام ١٩٨٨ وطرفاً في تعديلها لعام ٢٠٠٥ في عام ٢٠١٤. ولمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الصفحة التالية: http://www.mofa.go.jp/press/release/press4e_000334.html

رقم الإجراء	الإجراءات	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٤٣	يحث المؤتمر جميع الدول الأطراف على تطبيق مبادئ مدونة قواعد السلوك المنقحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها، وكذلك الإرشادات المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعة التي أقرها مجلس محافظي الوكالة في عام ٢٠٠٤.	موجز الخطوات المتخذة لتنفيذ مبادئ مدونة قواعد السلوك المنقحة بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.	أصدرت بعثة الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية الموفدة إلى اليابان تقريرها. ولزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على الفقرة ٢-١ (International obligations and arrangements for international cooperation) (الالتزامات والترتيبات الدولية المتعلقة بالتعاون الدولي): https://www.nsr.go.jp/data/000148261.pdf
٤٤	يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تحسّن من قدراتها الوطنية على كشف الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وردعه واعتراضه في كل أنحاء أقاليمها وفقاً لالتزاماتها القانونية الدولية ذات الصلة، ويهيب بالدول الأطراف التي هي في وضع يمكنها من العمل على تعزيز الشراكات الدولية وبناء القدرات في هذا المجال أن تفعل ذلك. ويهيب المؤتمر أيضاً بالدول الأطراف أن تقوم بإنشاء وإنفاذ ضوابط محلية فعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية وفقاً لالتزاماتها القانونية الدولية ذات الصلة.	موجز الجهود المبذولة لتعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. موجز الجهود المبذولة لتقديم المساعدة إلى الدول الأخرى من أجل تعزيز القدرات الوطنية على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية (مثل الالتزامات المعلنة في سياق عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل). معلومات بشأن المشاركة في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. معلومات بشأن المشاركة في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. موجز عن أي تقارير مقدّمة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).	ترد مصفوفة اليابان الأخيرة المتعلقة بحالة تنفيذها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والتي وافقت عليها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، في الرابط الشبكي التالي: http://www.un.org/en/sc/1540/documents/Japan%20revised%20matrix.pdf وقد قدمت اليابان إسهامات استباقية المنحى أثناء رئاستها للشراكة العالمية في عام ٢٠١٦. كما شاركت اليابان بنشاط في التمرينات والاجتماعات التي نظمتها المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وستستضيف اليابان التمرين البحري المتعلق بعملية الاعتراض الذي تنظمه المبادرة في عام ٢٠١٨. واستضافت اليابان الاجتماع العام للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في طوكيو في حزيران/يونيه ٢٠١٧: http://www.mofa.go.jp/press/release/press4e_001613.html وتشارك اليابان أيضاً في قاعدة بيانات الوكالة وتقاريرها عن الحوادث والاتجار غير المشروع وتبلغ عن الحوادث عند وقوعها.

رقم الإجراء	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	حالة المشاركة في قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الاتجار غير المشروع.	
	حالة المشاركة في أنشطة الأمن النووي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).	
٤٥	يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لم تصبح بعد طرفاً في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.	أصبحت اليابان طرفاً في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في عام ٢٠٠٧.
٤٦	يشجّع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف لتعزيز ضوابطها التنظيمية الوطنية المتعلقة بالمواد النووية، بما في ذلك إنشاء وتعهد نظم الدولة لحصر ومراقبة المواد النووية، إلى جانب النظم على الصعيد الإقليمي. ويدعو المؤتمر الدول الأعضاء في الوكالة إلى توسيع نطاق دعمها للبرامج ذات الصلة التي تنفذها الوكالة.	تنظم اليابان بنشاط، عن طريق المؤتمر الدولي للأمن النووي، حلقات دراسية وحلقات عمل ثنائية ودورات تدريب دولية مختلفة لصالح موظفي الدول الأعضاء الأخرى لتعزيز مهامهم المتعلقة بالنظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها والنظم الوطنية للأمن النووي لدى تلك الدول، وبعض الدورات التدريبية لصالح موظفي الوكالة، مثل الدورة التدريبية المتعلقة بأساليب التفتيش المتبعة في عمليات إعادة المعالجة سواء في المنشآت التجريبية التابعة لوكالة الطاقة الذرية اليابانية أو في مصنع توكاي لإعادة معالجة الوقود المستهلك.
	موجز الأنشطة الرامية إلى تعزيز الضوابط التنظيمية الوطنية للمواد النووية، بما في ذلك إنشاء وصيانة النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها، وكذلك أي نظم قائمة على الصعيد الإقليمي.	
	موجز التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن حصر المواد النووية ومراقبتها.	
	موجز الدعم المقدم إلى برامج الوكالة ذات الصلة بهذه الإجراءات، بما في ذلك الأعمال ذات الصلة بالأمن النووي التي تضطلع بها الوكالة في إطار برنامج السلامة والأمن في المجال النووي.	

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

ثالثاً - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٤٧	احترام خيارات كل بلد وقراراته في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون المساس بسياساته أو اتفاقات وترتيبات التعاون الدولي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وسياساته المتعلقة بدورة الوقود.	موجز أنواع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية المضطلع بها على الصعيد الوطني (مثل الاستخدامات في مجال توليد الطاقة والتعدين وفي المجالين الطبي والزراعي).	تسعى اليابان إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية سواء في تطبيقات الطاقة أو في مختلف التطبيقات غير المتصلة بالطاقة في إطار مبدأ وجوب أن يكون استخدام الطاقة النووية مصحوباً في كافة مراحله بالتزامات بأعلى معايير السلامة والأمن وتنفيذ مستمر لهذه المعايير وضمانات فعالة بشفافية كاملة.
٤٨	التعهد بتيسير حق الدول الأطراف في المشاركة في أكبر قدر ممكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتأكيد ذلك الحق من جديد.	موجز السياسة الوطنية المتعلقة بالتعاون النووي، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بمراقبة الصادرات.	انظر الإجراء ٣٩.
٤٩	التعاون مع الدول الأطراف الأخرى أو المنظمات الدولية في مواصلة تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحاجات المناطق النامية من العالم.	موجز الجهود الوطنية والثنائية والإقليمية و/أو المتعددة الأطراف المبذولة لمواصلة تطوير وتطبيق التكنولوجيات النووية في المجالات التي ستساعد على تلبية احتياجات البلدان النامية.	انظر آخر تقرير للوكالة عن التعاون التقني كمثال على ما تبذله اليابان من جهود: https://www.iaea.org/technicalcooperation/Pub/Ann-Reports/
٥٠	منح معاملة تفضيلية للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية، مع إيلاء الاعتبار لاحتياجات البلدان النامية على وجه الخصوص.	موجز الجهود الدولية المبذولة لمساعدة البلدان النامية، وتحديد الأنشطة التي يُضطلع بها عن طريق برنامج الوكالة للتعاون التقني.	انظر آخر تقرير للوكالة عن التعاون التقني كمثال على ما تبذله اليابان من جهود: https://www.iaea.org/technicalcooperation/Pub/Ann-Reports/

رقم الإجراء	الإجراءات	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٥١	تيسير عمليات نقل التكنولوجيا النووية والتعاون الدولي بين الدول الأطراف وفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، والقضاء في هذا الصدد على أي قيود لا مبرر لها تتناقض مع المعاهدة.	قائمة بمجموع عدد البلدان التي تُنفذ معها اتفاقات للتعاون النووي (انظر الإجراءين ٣٧ و ٣٨).	انظر الإجراء ٣٨.
٥٢	مواصلة بذل الجهود، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتعزيز فعالية وكفاءة برنامجها للتعاون التقني.	موجز الجهود المبذولة من أجل تعزيز فعالية وكفاءة برنامج الوكالة للتعاون التقني، مثلاً من خلال الدعوة إلى المساءلة والشفافية في تنفيذ البرنامج، ودعم تنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للوكالة، وما إلى ذلك.	تشارك اليابان بنشاط في الاجتماعات ذات الصلة التي تعقدها الوكالة لتعزيز فعالية وكفاءة برنامج الوكالة للتعاون التقني، بما في ذلك مجلس المحافظين والمؤتمر العام.
٥٣	تعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني في مساعدة الدول الأطراف النامية في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.	موجز الجهود المبذولة في إطار لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني التابعة لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. موجز الجهود المبذولة لتعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني، بسبب منها تقدم أي تبرعات مالية أو عينية.	تشارك اليابان بنشاط في لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني التابعة لمجلس المحافظين، كما أنها تساهم في صندوق التعاون التقني والمبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية وذلك لتعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني.
٥٤	بذل كل جهد ممكن واتخاذ خطوات عملية لضمان أن تكون موارد الوكالة الدولية المخصصة لأنشطة التعاون التقني كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها.	معدل تحصيل التبرعات المقرر تقديمها إلى صندوق التعاون التقني.	يبلغ معدل اليابان مما يحصل من تبرعات مقدّمة إلى صندوق التعاون التقني ١٠٠ في المائة باستمرار.
٥٥	تشجيع جميع الدول التي هي في وضع يسمح لها بتقديم مساهمات	موجز لأي تبرعات مقدمة إلى مبادرة الوكالة المتعلقة بالاستخدامات السلمية	بلغت مساهمة اليابان في المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية أكثر من ٢٨ مليون دولار في المجموع (حتى شباط/فبراير ٢٠١٨).

رقم الإجراء	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	إضافية للمبادرة التي تهدف إلى جمع ١٠٠ مليون دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة كمساهمات خارجة عن الميزانية لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تفعل ذلك، مع الترحيب بالمساهمات التي سبق أن تعهدت بها البلدان ومجموعات البلدان لدعم أنشطة الوكالة.	أو غيرها من المساهمات الخارجة عن الميزانية المقدمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
٥٦	تشجيع الجهود الوطنية والثنائية والدولية لتدريب القوة العاملة الماهرة اللازمة لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.	<p>انظر الروابط الشبكية أدناه للاطلاع على أمثلة من الجهود التي تبذلها اليابان في هذا الصدد:</p> <ul style="list-style-type: none"> - وكالة الطاقة الذرية اليابانية/مركز الدعم المتكامل لعدم الانتشار النووي والأمن النووي (https://www.jaea.go.jp/04/isn/activity/capabuil_en.html) - الشبكة اليابانية لتنمية الموارد البشرية النووية (http://jn-hrd-n.jaea.go.jp/en) - اتفاق التعاون الإقليمي (http://www.rcaro.org) - مركز بناء قدرات شبكة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستجابة والمساعدة في فوكوشيما: https://www.iaea.org/newscenter/pressreleases/iaea-ranet-capacity-building-centre-fukushima-begins-work https://www.iaea.org/newscenter/news/school-of-radiation-emergency-management-held-in-iaea-capacity-building-centre https://www.iaea.org/newscenter/news/iaea-course-in-asia-and-pacific-region-focuses-on-the-use-of-radiation-monitoring-for-public-protection-in-a-nuclear-emergency https://www.iaea.org/newscenter/news/japan-to-support-use-of-ndt-technology-for-recovery-from-earthquakes-floods-in-asia-and-the-pacific

رقم الإجراء	الإجراءات	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٥٧	ضمان أن يكون استخدام الطاقة النووية، عند تطوير الطاقة النووية، بما في ذلك القوى النووية، مصحوبا بالتزامات بالضمانات والتنفيذ المستمر لها فضلا عن مستويات السلامة والأمن الملائمة والفعالة، بما يتفق مع التشريعات الوطنية للدول والالتزامات الدولية ذات الصلة.	عنوان التشريع الوطني الرئيسي المتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتاريخ إصداره.	انظر الرابط الشبكي أدناه للاطلاع على أمثلة في هذا الصدد: - موجزات الطاقة النووية القطرية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، طبعة عام ٢٠١٧: اليابان (https://cnpp.iaea.org/countryprofiles/Japan/Japan.htm).
٥٨	مواصلة مناقشة وضع نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، بطريقة غير تمييزية وشفافة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو المنتديات الإقليمية، بما في ذلك إمكانيات إنشاء آليات لضمان إمدادات الوقود النووي وكذلك الخطط الممكنة للتعامل مع المرحلة الختامية لدورة الوقود دون أن يؤثر ذلك على الحقوق المنصوص عليها في المعاهدة ودون المساس بالسياسات الوطنية لدورة الوقود، مع معالجة التعقيدات التقنية والقانونية والاقتصادية المحيطة بهذه القضايا، بما في ذلك في هذا الصدد، شرط الوكالة بشأن الضمانات الشاملة.	موجز الجهود المبذولة لوضع نهج متعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي.	يُرجى الاطلاع على قرار الوكالة (GC(61)/RES/11) المعنون "تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها". واليابان تؤيد ذلك القرار. ويشير فرع "تطبيقات الطاقة النووية" من القرار إلى بنود مثل الاشتراك في تحسين الابتكارات في مجال المفاعلات النووية ودورات الوقود، إضافةً إلى المناقشات التي تجريها الدول الأعضاء المهتمة بشأن وضع نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي: https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC61/Resolutions/index.html

رقم الإجراء	الإجراءات	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٥٩	النظر في الانضمام، إن لم تكن قد انضمت بعد، لاتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك و سلامة تصريف النفايات المشعة، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتصديق على تعديلها بحيث يمكن أن يبدأ نفاذها في موعد مبكر.	الحالة في ما يتعلق باتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.	أبرمت اليابان بالفعل الموثيق التالية: - اتفاقية الأمان النووي (١٩٩٥) - اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي (١٩٨٧) - اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي (١٩٨٧) - اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (١٩٨٨) - الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (٢٠٠٣) - الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (٢٠٠٧) - تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (٢٠١٤)
٦٠	تشجيع تبادل أفضل الممارسات في مجال الأمان والأمن النوويين، بعدة طرق منها الحوار مع ممثلي الصناعة النووية والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء.	لحُصّ كيفية تنفيذ أفضل الممارسات الدولية بشأن السلامة والأمن النوويين على الصعيد الوطني.	يرجى الرجوع إلى التقرير الوطني لليابان عن الاجتماع الاستعراضي السابع لاتفاقية الأمان النووي الصادر في عام ٢٠١٧: https://www.nsr.go.jp/data/000170377.pdf ويرجى الرجوع إلى التقرير الوطني لليابان عن الاجتماع الاستعراضي الخامس للاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة الصادر في عام ٢٠١٥: https://www.nsr.go.jp/data/000110078.pdf وأصدرت اليابان البيان الذي أدلى به رئيس الوفد الياباني ووزير الدولة بمجلس الوزراء، ماساكي ماتسوياما، أمام المؤتمر العام الحادي والستين الذي عقدته الوكالة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. http://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000296206.pdf وأصدرت اليابان البيان الذي أدلى به وزير الدولة للشؤون الخارجية، كينتارو سونورا، ورئيس وفد اليابان إلى المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي عقدته الوكالة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. http://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000209417.pdf
	لحُصّ أي مشاركات أو مساهمات في حلقات العمل المكرسة لتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك مع قطاع	لحُصّ أي مساهمات مقدمة إلى مجموعة معايير السلامة الصادرة عن الوكالة، وسلسلة معايير الأمان النووي الصادرة عن الوكالة، والاجتماعات المكرسة لاستعراض اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.	

رقم
الإجراء الإجراءات

أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها
(حسب الانطباق)

الإجراءات التي اتخذتها اليابان

وفي ذلك المؤتمر، أعلنت اليابان عن التزامها بالعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والصناعة النووية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية مثل المعهد العالمي للأمن النووي. ولتعزيز تدابير مكافحة الإرهاب اليابانية، لأنها ستستضيف الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في طوكيو عام ٢٠٢٠. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، وقعت اليابان والوكالة الترتيبات العملية للتعاون في مجال دعم تنفيذ تدابير الأمن النووي بمناسبة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في طوكيو عام ٢٠٢٠:

http://www.mofa.go.jp/press/release/press11e_000021.html

ويعقد مركز الدعم المتكامل لعدم الانتشار النووي والأمن النووي حلقة عمل مع المعهد العالمي للأمن النووي كل عام. وقد عُقدت حلقة العمل السابعة من هذا القبيل في طوكيو يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وناقش المشاركون فيها ما ينبغي مراعاته في المراحل المبكرة لأي حادثة أمنية نووية، مع التركيز على الترابط بين السلامة والأمن.

- ٦١ تشجيع الدول المعنية، على أساس طوعي، على مواصلة الحد من اليورانيوم العالي التخصيب في المخزونات والاستخدام المدنيين، حيثما كان مجدياً تقنياً واقتصادياً.
- ٦٢ نقل المواد المشعة بما يتفق مع المعايير الدولية للأمان والأمن وحماية البيئة ذات الصلة، ومواصلة الاتصال بين دول الشحن والدول الساحلية لغرض بناء الثقة ومعالجة الشواغل المتعلقة بأمان النقل وأمنه والتأهب لحالات الطوارئ.
- أصدرت اليابان تقريرها المرحلي الوطني عن مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦. ويرجى الاطلاع عليه في الصفحة التالية: <http://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000144982.pdf>
- لخص أي جهود وطنية مبدولة للحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في البرامج النووية المدنية و/أو تحويل المرافق النووية إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب. لخص أي مساعدات دولية مقدمة إلى الدول الأخرى للحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في البرامج النووية المدنية.
- لخص أي أنظمة وطنية بشأن نقل المواد المشعة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى تنفيذ المعايير المحدثة المتعلقة بأنظمة النقل الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (اللائحة رقم 6-SSR، ٢٠١٢).
- اليابان بإصدارها "القانون المتعلق بتنظيم المواد المصدرية النووية ومواد الوقود النووي والمفاعلات النووية" و "قانون سلامة السفن" و "قانون الطيران المدني" وأنظمة وطنية أخرى تكون منقذة لللائحة رقم 6-SSR، ٢٠١٢، والمعايير الدولية الأخرى المتعلقة بأنظمة النقل الصادرة عن الوكالة.
- وقد واصلت دول الشحن، بما فيها اليابان، اتصالها بالدول الساحلية لغرض بناء الثقة ومعالجة الشواغل المتعلقة بأمان النقل وأمنه والتأهب لحالات الطوارئ.

رقم الإجراء	الإجراءات	أمثلة على المعلومات التي ينبغي إدراجها (حسب الانطباق)	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
٦٣	وضع نظام للمسؤولية النووية المدنية بأن تصبح طرفاً في الصكوك الدولية ذات الصلة أو تعتمد تشريعات وطنية مناسبة، على أساس المبادئ التي أرستها الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة.	أدرج تاريخ التوقيع والتصديق على اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية، واتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية و/أو اتفاقية باريس المتعلقة بالمسؤولية قبل الغير في ميدان الطاقة النووية.	وقعت اليابان وأبرمت اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ودخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥.
		أدرج عنوان وتاريخ اعتماد أي تشريعات وطنية بشأن المسؤولية النووية.	ويرجى الرجوع إلى الرابط الشبكي التالي (موجزات الطاقة النووية القطرية الصادرة عن الوكالة، طبعة عام ٢٠١٧: اليابان) بخصوص حالة اليابان في ما يتعلق بالصكوك الدولية المتعلقة بالمسؤولية النووية وكذلك التشريعات الوطنية المتعلقة بالمسؤولية النووية: https://cnpp.iaea.org/countryprofiles/Japan/Japan.htm
٦٤	يدعو المؤتمر جميع الدول إلى الالتزام بالمقرر الذي اتخذ بتوافق الآراء في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن حظر الهجمات المسلحة أو التهديد بشنّها على المنشآت النووية سواء كانت قيد التشغيل أو قيد الإنشاء.	لخص الموقف الوطني والجهود المبذولة لحظر (ومنع) الهجمات المسلحة أو التهديدات ضد المرافق النووية المكرسة للأغراض السلمية أثناء تشغيلها أو في إطار تشييدها.	أصدرت اليابان تقريرها المرحلي الوطني عن مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦. ويرجى الاطلاع عليه في الصفحة التالية: http://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000144982.pdf وسعيّاً إلى منع أي هجمات مسلحة على المنشآت النووية أو تهديدات لها، يقوم حراس الأمن وضباط الشرطة بحماية المنشآت النووية وإجراء تدريبات منتظمة لتعزيز قدراتهم في هذا المجال.